Document:	TFWG 2018/1/W.P.4
Agenda:	5
Date:	24 April 2018
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

النتائج الأولية للتحليل الخاص بالتمويل المشترك للصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Lisandro Martin
مدير بالإنابة
شعبة سياسة العمليات والنتائج
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
كبيرة موظفي وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال – الاجتماع الأول
روما، 4 مايو/أيار 2018

للاستعراض

المحتويات

الموجز التنفيذي **i**

الرسائل الرئيسية i

الخطوات التالية ii

الخلفية **1**

أولا– الأنماط التاريخية في بيانات التمويل المشترك للصندوق **1**

ألف– التمويل المشترك بحسب دورة تجديد الموارد 1

باء– الفروقات الإقليمية في التمويل المشترك 2

جيم– الاتجاهات الإقليمية في التمويل المشترك 3

دال – أنواع الجهات المشاركة في تمويل مشروعات الصندوق 5

ثانيا – تحليل محركات التمويل المشترك: الأسلوب والنتائج **7**

ألف– المنهجية 7

باء– اختيار المتغيرات الرئيسية ذات الاهتمام والنتائج 8

جيم– المتغيرات المتصلة بالبلد 8

ثالثا– العوامل المتصلة بالمشروع **10**

ألف– العوامل المتصلة بالصندوق 11

رابعا– الترابط بين التمويل المشترك والخصائص القطرية كما تنعكس في أداء القطاع الريفي ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق **12**

ألف– أداء القطاع الريفي 12

باء– مؤشر الضعف الخاص بالصندوق 13

سادسا– التمويل المشترك العيني **15**

سادسا– التمويل المشترك من القطاع الخاص **16**

الذيول

الذيل الأول– عينة بيانات

الذيل الثاني– قطاعات المشروعات

الموجز التنفيذي

الرسائل الرئيسية

1- يظهر التمويل المشترك الشامل للصندوق خلال فترة العشرين عاماً من عام 1995 إلى عام 2014 اتجاهاً متناقصاً من الفترة التي يغطيها التجديد الثامن لموارد الصندوق. وقد تحققت أعلى نسبة للتمويل المشترك خلال فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق، في حين تبدو فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق أصعب دورة لتجديد الموارد حتى الآن. وقد يكون السياق الإنمائي الدولي ما بين عامي 2010 و2012، بالإضافة إلى أزمة الغذاء، قد دفعا بالتمويل المشترك الاستثنائي الذي سجل في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق. كما كانت المساهمات من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي (حساب الأمانة الإسباني) أيضا مصدرا هاما للتمويل المشترك خلال فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق. (انظر القسم أولا–ألف).

2- توجد فروقات كبيرة بين الأقاليم وداخل كل إقليم، وتقوم بلدان رئيسية قليلة بتحريك نسبة التمويل المشترك (انظر القسم أولا–باء).

3- أجري تحليل كمي لتحديد محركات التمويل المشترك المحلي والدولي للصندوق. وسيوفر التحليل الأساس لوضع استراتيجية وخطة عمل التمويل المشترك، وذلك بالتوافق مع الالتزام ذي الصلة للتجديد الحادي عشر[1].

4- وقد حددت النتائج عدة متغيرات ذات دلالة إحصائية تتعلق بالبلد، والمشروعات، والخصائص المحددة من قبل الصندوق (انظر القسم ثانيا).

- من أبرز الأمور المهمة مستوى الدخل، والأداء المؤسسي الريفي، والهشاشة، والضعف، وكذلك حجم سكان الريف؛
- وجد أن المشروعات الكبيرة، التي تشتمل على شراكات موسعة، ذات أهمية لتعبئة الموارد؛
- كما أن علاقة الصندوق مع البلد، التي تستخدم عدد المشروعات التي يديرها مدير برنامج قطري، وفي الحافظة كممثل، ذات أثر كبير.

5- علاوة على ذلك، تم إيجاد علاقة تبادلية قوية بين أداء القطاع الريفي للبلد، ودرجات مؤشر الضعف الخاص بالصندوق، والتمويل المشترك (انظر القسم ثالثا).

6- لذا، فإن النتائج الأولية تدعو إلى اتباع نهج متباين على المستوى الإقليمي والقطري، نظرا إلى أنه لا يمكن تطبيق نفس المتطلبات بشكل شامل ضمن فئة الدخل الواحدة.

[1] انظر الوثيقة GC 41/L.3/Rev.1، تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، الملحق الأول: مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وإطارها الزمني.

7- لم يتم التأكيد حتى تاريخه في الصندوق على أهمية تدوين والإبلاغ عن المساهمات المحلية العينية من الحكومات، والمستفيدين، والشركاء المنفذين. ونعتقد أن هذا قد أدى إلى التقليل من شأن مثل هذه المساهمات تاريخيا، والذي يمكن أن يكون مهما في بعض المشروعات.

8- تم إعداد مذكرة تقنية بشأن التمويل المشترك المحلي العيني. وهي تقدم توجيهات واضحة في مراحل التصميم، والتنفيذ، والمراجعة لدورة حياة المشروع بشأن التدوين المنتظم للمساهمات العينية، وقياسها، والإبلاغ عنها كجزء من التمويل المشترك المحلي. وسوف يسمح هذا للصندوق بتعزيز قدراته كمجمع للتمويل الإنمائي، وتعزيز قدرة الصندوق على الإبلاغ الكامل عن تعبئة هذه الموارد. وسيتم إدراج المذكرة في استراتيجية وخطة عمل التمويل المشترك في الصندوق.

9- في حين يبذل الصندوق جهودا كبيرة لتسجيل البيانات بشأن المساهمات الخاصة المستقطبة، ما زال ينبغي معالجة قلة التقدير المحتملة، وبذل جهد لرصد التأثيرات التحفيزية (انظر القسم خامسا).

الخطوات التالية

10- استكمال التحليل من خلال تحليل الفروق بين التمويل المشترك المعتمد والفعلي عند الإنجاز.

11- الانتهاء من التحليل النوعي من خلال مزيد من التشاور.

12- إنهاء دراسة الحالة عن الآثار التحفيزية للقطاع الخاص.

13- بالبناء على الدراسات والتحليلات، بما في ذلك المذكرة التقنية بشأن المساهمات العينية، عرض الاستراتيجية وخطة العمل التي تمت الدعوة لها كأحد التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك المدخلات في إجراءات التصميم والتنفيذ الجديدة.

النتائج الأولية للتحليل الخاص بالتمويل المشترك للصندوق

الخلفية

1- للتصدي لتحديات التنمية التي يواجهها العالم على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يتعين تجميع الاستثمارات من جميع الأنواع من مصادر متعددة، وتعظيمها على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الموارد العامة والخاصة على السواء.

2- يتمثل أحد الاتجاهات الرئيسية في نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في أن على الصندوق أن يصبح محفزا للتمويل الإنمائي، لتعزيز أثره بما يزيد عن المستوى المستهدف الطموح لبرنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق الذي تبلغ قيمته 3.5 مليار دولار أمريكي. وبالتالي وضعت نسبة 1.4:1 للمستوى المستهدف للتمويل المشترك، صعودا من نسبة المستوى المستهدف لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق البالغة 1.2:1.

3- لدعم تحقيق هذا الهدف، التزم الصندوق بإجراء تحليل للتمويل المشترك ووضع استراتيجية مع خطة عمل مرافقة لتحقيق نسبة 1.4:1 من التمويل المشترك (الدولي: 0.6:1، والمحلي: 0.8:1)، وتحديد أشكال مختلفة من التمويل المشترك والمنهجيات لاحتسابها، بما في ذلك تحديد المساهمات العينية كميا، وتحسين الرصد والإبلاغ عن التمويل المشترك بحسب المصدر وفئة البلدان، وتحسين قياس تعبئة الصندوق للاستثمار من القطاع الخاص."[2]

4- يتم مناقشة التمويل المشترك في سياق إطار الانتقال في الصندوق، حيث يريد الصندوق ليس مجرد تحديد أفضل الطرق لمساعدة البلدان على التصدي لتحدياتها الإنمائية المحددة، بل وأيضا لتحديد ما ينبغي أن تكون عليه المساهمة العادلة لبلد ما، وكيف ينبغي للشركاء الإنمائيين الآخرين التعاون بصورة متماسكة.

5- تعرض هذه الوثيقة النتائج الأولية لتحليل التمويل المشترك، والتي ستسترشد بها الاستراتيجية وخطة العمل المذكورتان أعلاه لتحويل الأهداف المؤسسية إلى أهداف إقليمية ستدمج في صياغة الاستراتيجيات القطرية. وسيتم دمج المعلومات الارتجاعية الواردة من مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال.

أولا– الأنماط التاريخية في بيانات التمويل المشترك للصندوق

ألف– التمويل المشترك بحسب دورة تجديد الموارد

6- يبين الشكل 1 تطور متوسط نسبة التمويل المشترك المحلي والدولي للصندوق الذي تحقق خلال دورات تجديد الموارد الأربع الماضية. وقد تم تسجيل أعلى نسبة تمويل مشترك إجمالية في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق مدفوعة بالتمويل المشترك المحلي. وتم تحقيق أعلى نسبة للتمويل المشترك الدولي خلال فترة التجديد السابع لموارد الصندوق. ويمكن إسناد الذروة في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق إلى مبلغ التمويل المشترك الاستثنائي في

[2] انظر المرجع في الحاشية 1.

إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، الناجم عن أزمة الغذاء الدولية خلال الفترة 2010–2012. وبالإضافة إلى ذلك، وفّر حساب الأمانة الإسباني، الذي تمت تعبئته في عام 2011، تمويلاً مشتركاً دولياً معتبراً خلال هذه الفترة.

الشكل 1

نسبة التمويل المشترك بحسب دورة تجديد الموارد

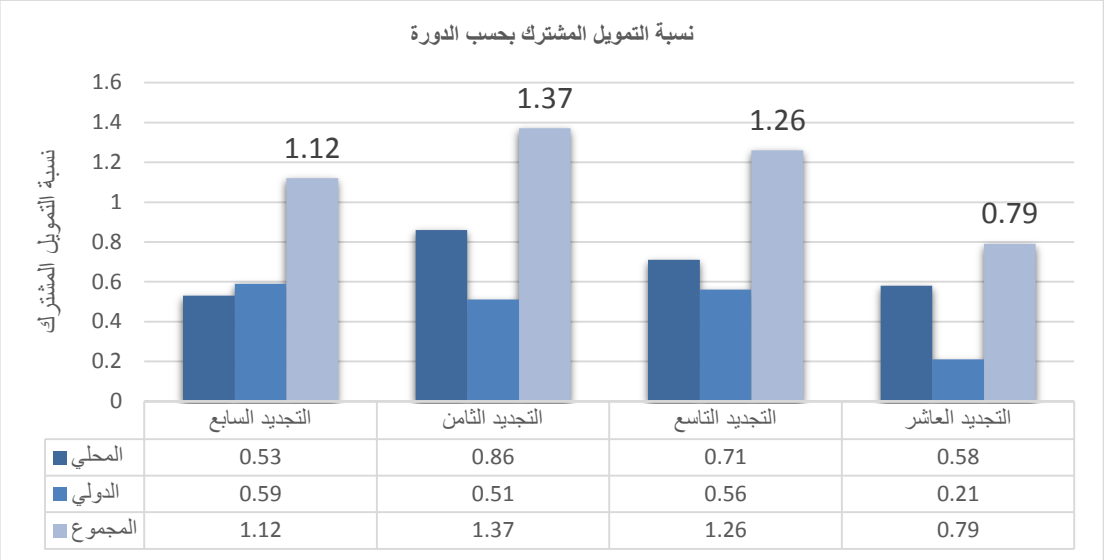

	التجديد السابع	التجديد الثامن	التجديد التاسع	التجديد العاشر
المحلي	0.53	0.86	0.71	0.58
الدولي	0.59	0.51	0.56	0.21
المجموع	1.12	1.37	1.26	0.79

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية؛ بيانات تمويل المشروعات الاستثمارية بتاريخ 21 مارس/آذار 2018

باء– الفروقات الإقليمية في التمويل المشترك

7- يقارن الشكل 2 أدناه متوسط نسب التمويل المشترك المحلي والدولي للشعب الإقليمية الخمس في الصندوق. وبالنظر إلى الفترة ما بين 1995–2017، سجّل إقليم آسيا والمحيط الهادي، وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، في المتوسط، أعلى نسبة تمويل مشترك محلي. والبلدان الرئيسية التي دفعت التمويل المشترك المحلي في إقليم آسيا والمحيط الهادي هي البلدان المتوسطة الدخل: الهند (1.54:1)، والصين (1.46:1)، وجزر الملديف (0.88:1)، والفلبين (0.82:1)، وبنغلاديش (0.67:1). وفي إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، دُفع التمويل المشترك المحلي من قبل البرازيل (1.88:1)، والأرجنتين (1.79:1)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (0.91:1)، وإكوادور (0.91:1)، وباراغواي (0.76:1).

8- سجلت أعلى نسب تمويل مشترك دولي في الفترة 1995–2014 في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، وإقليم أفريقيا الغربية والوسطى. غير أن السنوات الثلاث الماضية كانت صعبة بالنسبة لإقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية الذي سجل انخفاضا كبيرا، بينما حافظ إقليم أفريقيا الغربية والوسطى على أدائه. ومن جهة أخرى، شهد إقليم آسيا والمحيط الهادي تحسنا كبيرا.

9- والبلدان الخمسة الرئيسية في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية هي: سوازيلند (3.88:1)، وأنغولا (1.34:1)، ومدغشقر (1.33:1)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (0.99:1)، وبوروندي (0.97:1). وفي إقليم أفريقيا الغربية والوسطى، أعلى نسب التمويل المشترك الدولي هي في توغو (1.51:1)، وغانا (1.13:1)، وغامبيا (1.06:1)، والنيجر (1.02:1)،

ومالي (0.85:1). وسجل إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي أدنى نسبة تمويل مشترك دولي في المتوسط خلال الفترة. وكان مرد ذلك جزئيا إلى التقلب الكبير في مساهمات المانحين في الإقليم. ومن المعوقات الرئيسية الأخرى لتعبئة الموارد في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي التحول في الأولويات الوطنية من قضايا التنمية الريفية إلى الحضرية، حيث يشهد الإقليم عملية تحضر متزايدة.

الشكل 2

متوسط نسب التمويل المشترك المحلي والدولي بحسب الإقليم خلال الفترتين 1995–2014 و2015–2017

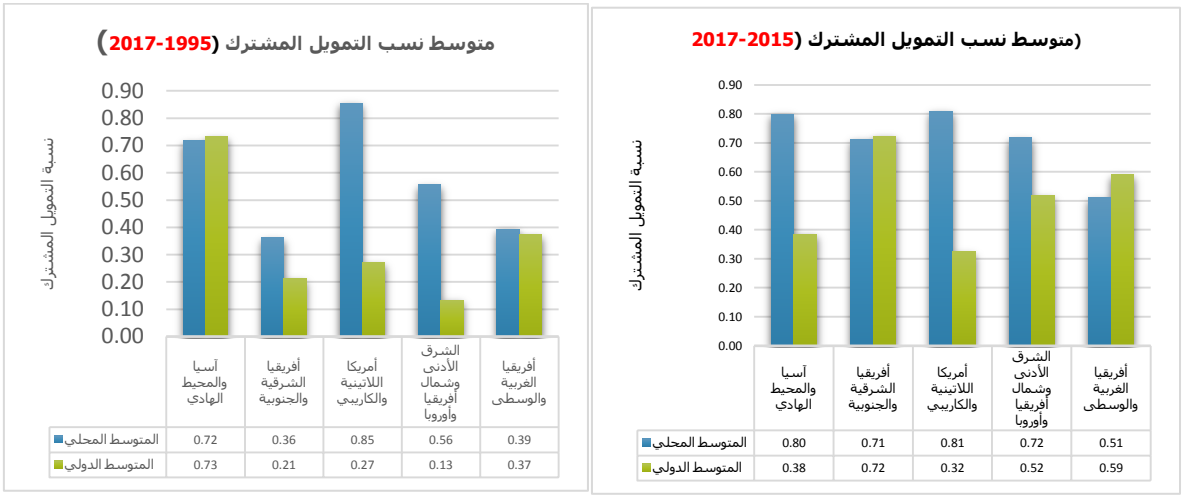

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية؛ بيانات تمويل المشروعات الاستثمارية بتاريخ 21 مارس/آذار 2018

جيم– الاتجاهات الإقليمية في التمويل المشترك

10- يبين الشكل 3 أدناه اتجاهات في نسب التمويل المشترك المحلي داخل الشعب الإقليمية الخمس. ويظهر التمويل المشترك المحلي في الفترة ما بين عامي 1995 و2017 اتجاهاً هابطاً في جميع الأقاليم باستثناء إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. والنسبة هي الأعلى في المتوسط في إقليم آسيا والمحيط الهادي؛ غير أن هذا يخفي اتجاهاً هابطاً مع مرور الوقت. وشهد إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية أكثر تمويل مشترك محلي استقراراً مع مرور الوقت على الرغم من أن متوسط القيمة المطلقة بقي منخفضاً.

11- كما يتضح من الشكل 3، واجه إقليم أفريقيا الغربية والوسطى صعوبات في الحفاظ على موارد محلية كبيرة مع مرور الوقت. فمن ناحية، قد تفسر الظروف الاقتصادية المقيدة للغاية، والهشاشة العالية للبلدان، هذا الاتجاه. ومن ناحية أخرى، يمكن اعتبار أن الإقليم يواجه تحديات إنمائية كبيرة، حيث أن معظم البلدان ذات دخل منخفض، ولديها عدد كبير من المشروعات والمبادرات التنموية التي تتنافس على الميزانيات العامة المحدودة.

الشكل 3

الاتجاهات الإقليمية في نسب التمويل المشترك المحلية 1995–2017

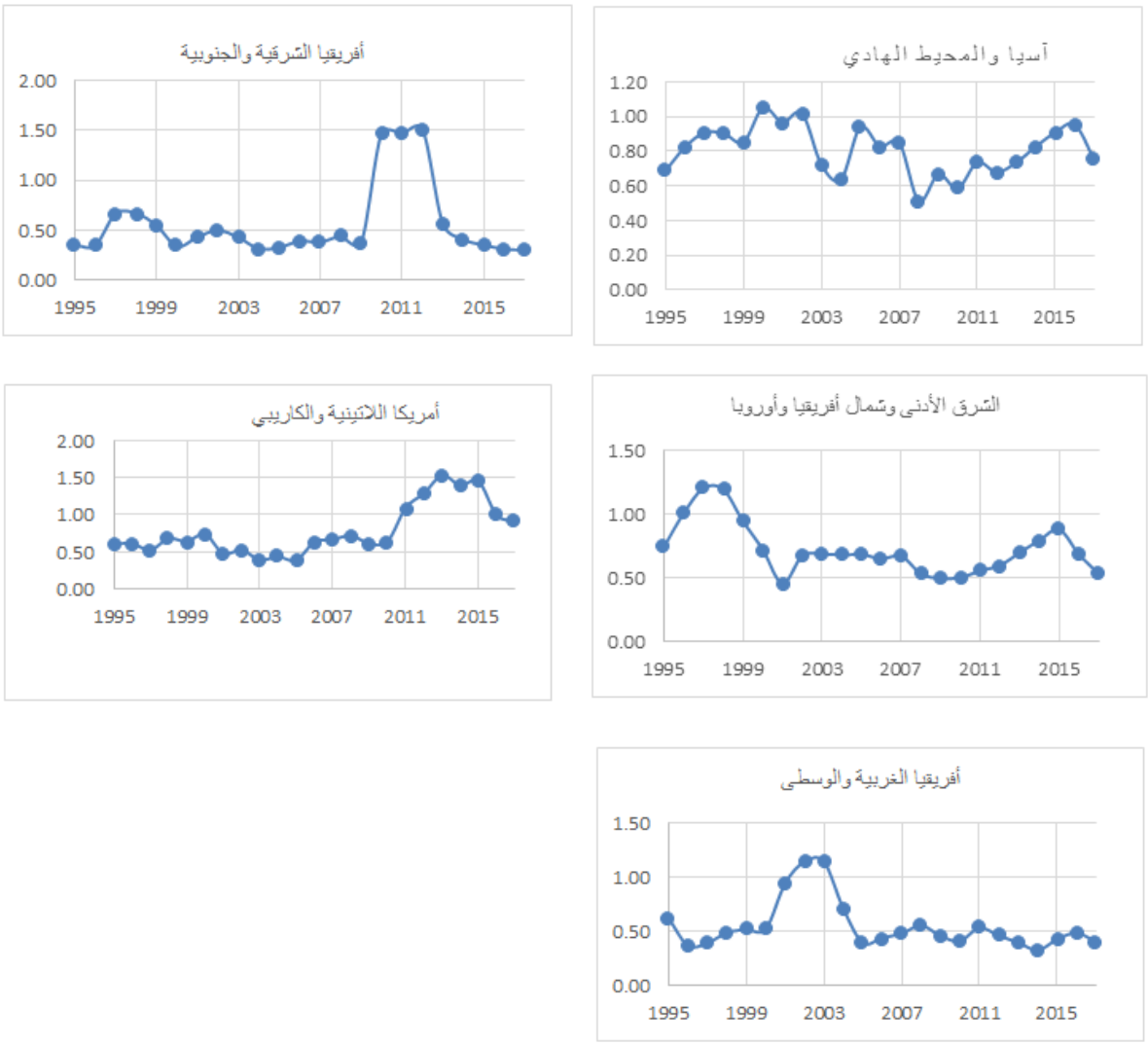

12- يمكن ملاحظة تقلبات عالية في التمويل المشترك الدولي على مر السنين. وينبغي معالجة عدم الاستقرار هذا، الذي يوفر أيضا فرص تعلم هامة – من حيث خصائص المشروعات وأنواع الجهات المانحة، والتغيرات المؤسسية – حيث تحسنت نسب التمويل المشترك بشكل كبير.

13- تتبع نسب التمويل المشترك الدولي خلال الفترة 1995–2017 اتجاها هبوطيا في جميع الأقاليم باستثناء إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي في الفترة 2007–2014 (انظر الشكل 4). ومع ذلك، فإن مستوى التمويل المشترك الدولي في المتوسط هو الأدنى في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي.

الشكل 4

الاتجاهات الإقليمية في نسب التمويل المشترك الدولي 1995–2017

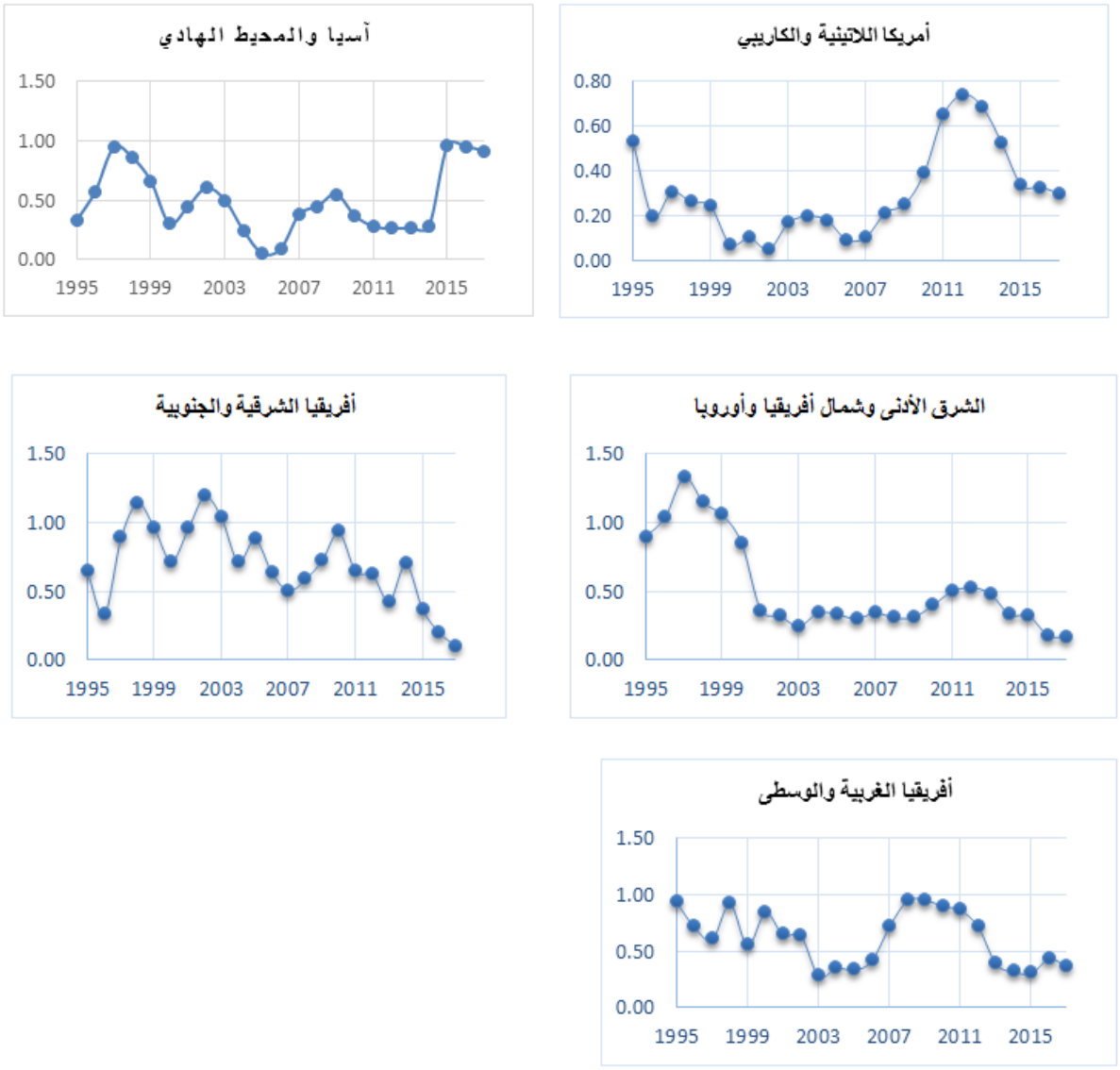

دال – أنواع الجهات المشاركة في تمويل مشروعات الصندوق

14- على مدى السنوات العشرين الماضية، جاء 94 في المائة من مجموع التمويل المشترك المحلي من الحكومات، والمستفيدين، والمؤسسات المالية المحلية. وكانت النسبة الإجمالية للتمويل المشترك المحلي خلال فترة العشرين سنة 0.72 في المائة.

15- يدعم توزيع التمويل المشترك المحلي والدولي بحسب نوع الجهات الممولة كما هو مبين أدناه وضع خرائط للجهات المانحة مع مجالات الاهتمام الرئيسية، مما يساعد الصندوق على اعتماد نهج انتقائي أكثر استنارة في تعبئة الموارد.

الشكل 5

النسبة الإجمالية للتمويل المشترك المحلي – 1995–2014

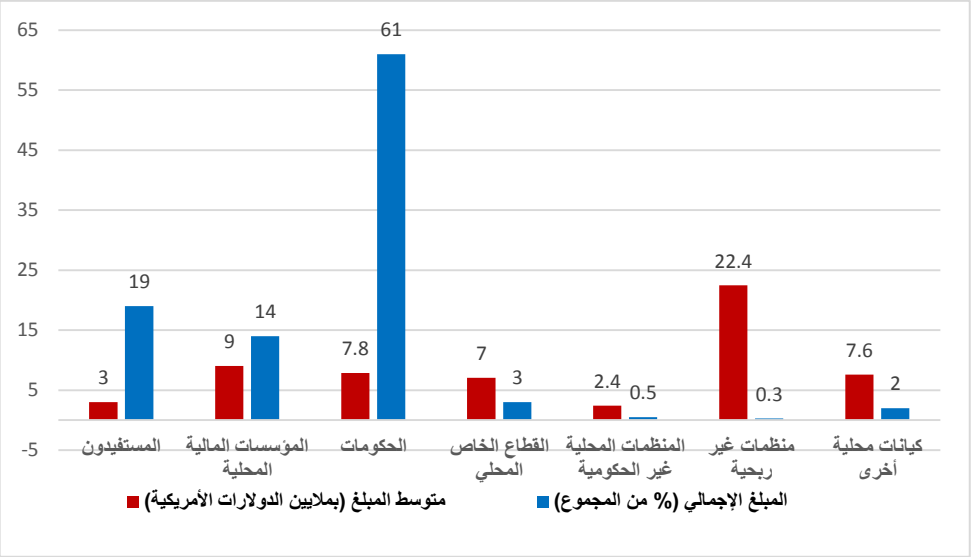

الجهات الممولة	*المعدل*
المستفيدون	0.13
المؤسسات المالية المحلية	0.10
الحكومات	0.43
القطاع الخاص المحلي	0.02
المنظمات المحلية غير الحكومية	0.004
منظمات غير ربحية	0.002
كيانات محلية أخرى	0.02
مجموع التمويل المشترك المحلي	**0.72**

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية، بيانات تمويل المشروعات الاستثمارية في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2017.

16- كان التمويل المشترك الدولي مدفوعا أساسا بالمنظمات المتعددة الأطراف، والثنائية، والحكومية الدولية التي تقدم حوالي 83 في المائة من مجموع المساهمات الدولية.

17- وكما كان متوقعا، على مدى الفترة المشمولة بالتحليل، جاءت نسبة 58 في المائة من المساهمات من منظمات متعددة الأطراف. وعلى المستوى الإقليمي، جاءت المساهمات المتعددة الأطراف الرئيسية من المؤسسة الدولية للتنمية، ومرفق البيئة العالمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

18- ساهمت المنظمات الثنائية المانحة بنسبة 17 في المائة من التمويل المشترك، وبصفة رئيسية الوكالة الفرنسية للتنمية، وحساب الأمانة الإسباني، والمنظمة الهولندية للتنمية.

19- كما أكدت المناقشات الأولية داخل الصندوق أن استقطاب التمويل المشترك المجمع، كما في حالة حساب الأمانة الإسباني، ومرفق البيئة العالمية، بدلا من التمويل المشترك في مشروع واحد، يوفر مصدرا أفضل وأكثر استقرارا للموارد.

الشكل 6

النسبة الإجمالية للتمويل المشترك الدولي – 1995–2014

الجهات الممولة	*النسبة*
المنظمات الثنائية	0.09
المؤسسات/الصناديق الائتمانية	0.001
المنظمات الحكومية الدولية	0.04
المنظمات متعددة الأطراف	0.30
المنظمات غير حكومية	0.002
المنظمات غير الربحية	0.0004
المؤسسات أخرى	0.06
منظمات القطاع الخاص	0.001
المنظمات الإقليمية	0.01
وكالات الأمم المتحدة	0.02
مجموع الدولي	**0.52**

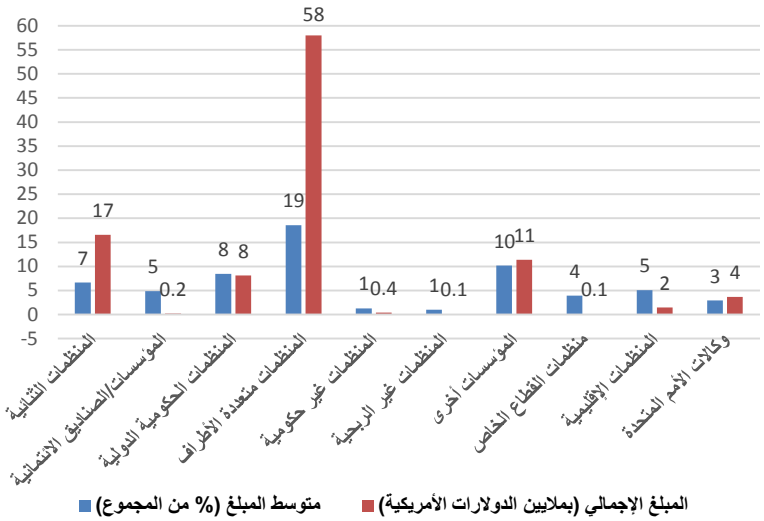

ثانيا – تحليل محركات التمويل المشترك: الأسلوب والنتائج

ألف– المنهجية

20- يتمثل الهدف من هذا التحليل في تحديد العوامل التي تؤثر على أداء الصندوق في التمويل المشترك. ويركز الجزء الأول من التحليل على بيانات التمويل المشترك المعتمد الملتزم به من قبل شركاء المشروع في مرحلة التصميم. وفي الجزء الثاني، يركّز التحليل على فحص الفروقات بين حجم التمويل المشترك الملتزم به عند الاعتماد والمبلغ الفعلي الذي تم صرفه خلال فترة عمر المشروعات. وسيتم تضمين هذا الجانب الثاني في النسخة اللاحقة من التقرير.

21- لكل جزء من هذين الجزأين من التحليل، تم اعتماد منهج من خطوتين. وتتمثل الخطوة الأولى في إجراء تحليل كمي باستخدام نماذج الانحدار، وتحليل الاتجاهات، والإحصاءات الوصفية. وتكمل الخطوة الثانية التحليل الكمي بالمعلومات النوعية الناجمة عن المناقشات مع المخبرين الداخليين الرئيسيين مثل الخبراء الاقتصاديين الإقليميين، ومستشاري الحوافظ.

22- يتم تصنيف بيانات التمويل المشترك إلى مساهمات محلية ودولية لتتواءم مع نهج الإدارة في تحديد مستويات مستهدفة منفصلة لهذين الجانبين. ويتم احتساب نسب التمويل المشترك سنويا استنادا إلى متوسط متحرك لمدة ثلاث سنوات. وتتميز هذه الطريقة بتخفيف القيم الناشزة في النسب مقارنة بالممارسات الحالية في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى.

23- ترد تفاصيل عن نموذج الانحدار، ومصدر البيانات، في الذيل الأول.

باء- اختيار المتغيرات الرئيسية ذات الاهتمام والنتائج

24- في حين أن معظم الدراسات المتعلقة بتخصيص المعونة تعتمد على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتصلة بالبلد، وإلى حد ما بالمتغيرات المتصلة بالمشروع من أجل تسجيل هذه الأبعاد الثلاثة لإطار تخصيص المعونة، توسع هذه الدراسة الإطار المشترك عن طريق إدراج متغيرات تحت السيطرة المباشرة للصندوق. وستكون هذه الميزة المميزة مصدرا رئيسيا للمعلومات من أجل استراتيجية التمويل المشترك.

جيم- المتغيرات المتصلة بالبلد

مستوى الدخل

25- يتم النظر في جانبين من مستوى دخل البلدان. الجانب الأول يتعلق بحالة الفقر ويتم رصده عن طريق؛ (1) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛ (2) حالة الدخل: بلد منخفض الدخل، أو بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، أو بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا. وكما كان متوقعا، تؤكد نتائج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية أن الدخل، معبرا عنه بالدخل القومي الإجمالي، وفئة الدخل على حد سواء، يرتبط بشكل إيجابي مع التمويل المشترك المحلي.

26- والجانب الثاني من مستوى الدخل هو النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للأداء الاقتصادي لبلد ما. وتشير البيانات إلى أنه كلما ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع التمويل المشترك الدولي. ويتم تسجيل التأثير المعاكس على التمويل المحلي. وقد يتمثل أحد التفسيرات لهذه النتيجة في أن البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المتنامي تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يحد من احتياجات التمويل من الميزانية الوطنية.

27- ترد نتائج تأثير الدخل على التمويل المشترك في الجدول 1. وتمثل المعامِلات حجم التأثير المقدر لكل متغير. على سبيل المثال، كون البلد في فئة البلدان المنخفضة الدخل يؤدي إلى انخفاض نسبة التمويل المشترك المحلي بما يقدر بنسبة 29 في المائة.

الجدول 1

متغيرات الدخل

المتغيرات	*العوامل القطرية*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل[أ] (%)	الأثر	المعامل[أ]
تأثير الدخل				
نمو الدخل القومي الإجمالي	+	2**	غير مهم	(0.012)
البلدان المنخفضة الدخل	-	(29)***	غير مهم	0.02
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	+	34***	-	(0.35)*
نمو الناتج المحلي الإجمالي	-	(3)***	+	0.03**

[أ] يتم تحديد النسبة الدولية في شكل المستوى. وبالتالي فإن المعاملات تكون في القيمة التزايدية المطلقة للنسبة.

يتم تحديد النسبة المحلية في شكل لوغاريتمي، وبالتالي فإن المعامِلات تكون بنسب مئوية.

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01 ***).

السكان

28- تستخدم الكثافة السكانية (التي تقاس بعدد السكان في كل كيلومتر مربع)، وحجم السكان الريفيين (يقاس كنسبة مئوية من مجموع السكان) لرصد التأثير السكاني على التمويل المشترك المحلي والدولي.

29- **الكثافة السكانية.** بما أن الحاجة تزداد مع زيادة حجم السكان، فإن التحليل يظهر أن للكثافة السكانية تأثير ذو دلالة إحصائية على التمويل المشترك الدولي، بما يتماشى مع الدراسات السابقة.

30- **السكان الريفيون.** نظرا إلى أن معظم الفقراء في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية، فإن حجم السكان الريفيين يرتبط بحالة الفقر. وتؤكد البيانات توقع تأثير سلبي لحجم السكان الريفيين على التمويل المشترك المحلي.

الجدول 2

متغيرات السكان

	العوامل القطرية			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
المتغيرات	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
تأثير السكان				
الكثافة السكانية	غير مهم	0.022	+	0.00084***
النمو السكاني	غير مهم	5.1	غير مهم	0.008
السكان الريفيون (% من مجموع السكان)	-	(0.7)**	غير مهم	(0.00132)

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (1.0>p * ,05.0>p ** ,01.0>p ***).

حالة الهشاشة

31- يقدَر تأثير هشاشة البلد على التمويل المشترك من خلال ثلاثة مؤشرات تنبؤية مدرجة في النموذج، أي تصنيف البلد على أنها " تعاني من أوضاع هشة"،[3] وحدوث كوارث طبيعية في البلد (عدد المرات)، وإجمالي عدد السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية.

32- ويؤكد تحليل الانحدار الافتراض القائل بأن الهشاشة ترتبط ارتباطاً سلبياً بالتمويل المشترك المحلي، والذي هو أقل بنسبة 30 في المائة في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة منه في البلدان التي لا تعاني من أوضاع هشة. ومن ناحية أخرى، ترتبط الهشاشة بشكل إيجابي بالتمويل المشترك الدولي.

33- كما أن التمويل المشترك الدولي يرتبط ارتباطاً إيجابياً أيضاً بالعدد الإجمالي للأشخاص المتأثرين بالكوارث الطبيعية، غير أن العلاقة ليست مهمة.

34- تظهر البيانات أن التمويل المشترك الدولي يكون أقل بكثير عندما يعاني بلد ما من الصراعات أو من التعرض الكبير للكوارث الطبيعية. وتشير هذه النتيجة إلى استنتاج مفاده أن الهشاشة تتضمن بعداً يتعلق بالمخاطر، والاحتياجات الإنسانية على السواء، ويؤثر على تخصيص المعونات الأجنبية بشكل مختلف. وفي حين أن البعد الإنساني له تأثير إيجابي على التمويل المشترك الدولي، فإن الهشاشة والمخاطر المرتبطة بها لها أثر سلبي.

[3] حسب القائمة المنسقة للأوضاع الهشة التي تعدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول 3

متغيرات الهشاشة

المتغيرات	*العوامل القطرية*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
تأثير الهشاشة				
إذا كانت بلد يعاني من أوضاع هشة	-	(30.4)***	غير مهم	0.169
الأشخاص المتأثرون بالكوارث الطبيعية	+	3.12e-07**	غير مهم	1.81e-09
حدوث الكوارث الطبيعية	+	2.30***	-	(0.0221)*
صراع على صعيد الدولة	غير مهم	(0.105)	-	(0.287)**

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1).

ثالثا– العوامل المتصلة بالمشروع

35- تتسم خصائص المشروع، مثل الحجم، والقطاع، بأهمية استراتيجية عندما يتعلق الأمر بتعبئة أموال للتنمية.

36- ترد أدناه النتائج المتعلقة بتأثير حجم المشروع. وترد في الذيل الثاني نظرات ثاقبة عن توزيع مبالغ التمويل المشترك المحلي والدولي في قطاع المشروعات الشامل.

حجم المشروع

37- يدرج متغير حجم المشروع عن طريق تجميع المشروعات إلى صغيرة (الميزانية الإجمالية < = 18.8 مليون دولار أمريكي)، ومتوسطة (18.8 مليون دولار أمريكي < الميزانية الإجمالية < 49.12 مليون دولار أمريكي)، وكبيرة (الميزانية الإجمالية > = 49.12 مليون دولار أمريكي). ويعتمد هذا التصنيف على التوزيع التالي:

المشروع الصغير = الميزانية الإجمالية < = 18.8 مليون دولار أمريكي (25 في المائة)

المشروع المتوسط = 18.8 مليون دولار أمريكي < الميزانية الإجمالية < 49.12 مليون دولار أمريكي

المشروع الكبير = الميزانية الإجمالية > = 49.12 مليون دولار أمريكي (75 في المائة)

38- يظهر التحليل بوضوح أن المشروعات الصغيرة تميل إلى جذب تمويل مشترك محلي أقل بكثير من المشروعات الأكبر حجما. وتتماشى هذه النتيجة مع ما أظهرته المشاورات الداخلية بشأن تأثير الحافظة الأكبر، وتدعو إلى اعتماد نهج برامجي في انخراط الصندوق مع البلدان النامية.

الجدول 4

متغيرات المشروع المختارة

المتغيرات	*العوامل المتصلة بالمشروع*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
حجم المشروع				
حجم المشروع الصغير	-	(0.3)***	-	(0.22)**

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1).

ألف– العوامل المتصلة بالصندوق

39- المتغيرات المتصلة بالصندوق هي عوامل مؤسسية محتملة تضع المؤسسة في موقف مميز، إيجابي أو سلبي، لاستقطاب الموارد من أجل مشروعات أو برامج التنمية المدعومة.

40- ومن بين العوامل التي تم النظر فيها شروط الإقراض، وملف مديري البرامج القطرية، ووجود مكاتب قطرية للصندوق، وعدد الشراكات المعبأة لمشروع معين.

41- تظهر البيانات أنه كلما ارتفعت قيمة الحافظة التي يديرها مدير برنامج قطري، ارتفع التمويل المشترك المحلي. وأحد تفسيرات هذا هو أن حضور الصندوق في البلد أكثر أهمية، وأكثر تماشيا مع أولويات الحكومة، وبالتالي أكثر احتمالا لأن يجتذب التمويل المشترك المحلي. وكلما ازدادت خبرة مدير البرنامج القطري في بلد ما، ارتفعت نسبة التمويل المشترك المحلي. وفي الواقع، كل عام إضافي من الخبرة المكتسبة في بلد ما يؤدي إلى زيادة النسبة المحلية بحوالي 4 في المائة في المتوسط – وهذا التأثير الهامشي هام.

42- فيما يتعلق بالتمويل المشترك الدولي، تظهر النتائج أن البلدان التي يدير فيها مدراء البرامج القطرية حوافظ كبيرة تعبئ حجما أقل من التمويل المشترك الدولي. ويبدو أن هذا يعني أن الحوافظ الكبيرة، التي تجذب موارد محلية أكثر، تقلل من الحاجة إلى جهات فاعلة دولية إضافية. وعلى العكس من ذلك، يرتبط عدد المشروعات التي يديرها مدراء البرامج القطرية ارتباطا إيجابيا مع التمويل المشترك الدولي. وكل مشروع إضافي يضاف إلى حافظة مدير برنامج قطري يؤدي إلى زيادة في نسبة التمويل المشترك الدولي قدرها 0.045 نقطة.

43- كما يبدو أن وجود مكاتب قطرية للصندوق يدفع بشكل إيجابي نسبة التمويل المشترك، ولا سيما التمويل المشترك الدولي.

الجدول 5

المتغيرات المختارة المتصلة بالصندوق

العوامل المتصلة بالصندوق				
المتغيرات	*النسبة المحلية*		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
ملف مدير البرنامج القطري				
خبرة مدير البرنامج القطري		0.0378**		(0.0128)
عدد المشروعات التي أدارها		(0.0246)		0.0448*
قيمة الحافظة التي أدارها		1.14e-09**		(2.98e-09)***
وجود مكتب قطري للصندوق		0.0903	+	0.242*

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01 ***).

44- تترجم نسبة التمويل المشترك المحلي العالية إلى نسبة تمويل مشترك دولي عالية والعكس صحيح. والمساهمة المحلية الكبيرة في مشروع تؤدي إلى ملكية قوية من قبل الجهة المتلقية، وتدعم بالتالي استعداد المانحين الأجانب للتعاون في ذلك المشروع.

45- وكما هو متوقع، تقوم البلدان التي تنجح في بناء شراكة موسعة من أجل مشروعات الصندوق بتعبئة تمويل محلي ودولي أكبر. ويبلغ التأثير الهامشي على التمويل المشترك المحلي لكل شريك تمويل إضافي (محلي أو دولي) في مشروع حوالي 4.4 في المائة في المتوسط. وفيما يتعلق بالنسبة الدولية، فإن التأثير الهامشي لشريك تمويل إضافي هو زيادة قدرها 0.15 نقطة. وهذه الآثار ذات أهمية كبيرة.

الجدول 6

متغيرات الصندوق الهامة الأخرى

المتغيرات	*العوامل المتصلة بالصندوق*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
شروط تمويل المشروع				
قروض بشروط غير تيسيرية		(0.291)		0.101
عدد الجهات الممولة		4.38**		0.153***
النسبة الدولية		25***		-
النسبة المحلية		-		0.536***

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1).

رابعا– الترابط بين التمويل المشترك والخصائص القطرية كما تنعكس في أداء القطاع الريفي ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق

ألف– أداء القطاع الريفي

46- تتمثل الأبعاد الأخرى التي سيركز عليها الصندوق لتعزيز قدرته على تقييم الخصائص القطرية، بما يتماشى مع نهج من أجل إطار الانتقال، في متغيرات الأداء القطري المدرجة في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وعلى وجه التحديد أداء القطاع الريفي،[4] ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق. وقد تم تفحص الرابط بين هذه المتغيرات والتمويل المشترك باستخدام اختبارات الترابط.

47- تظهر النتائج أن التمويل المشترك المحلي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بدرجة أداء القطاع الريفي للبلد، بينما يرتبط التمويل المشترك الدولي ارتباطاً سلبياً مع درجة أداء القطاع الريفي، مما يعني أن البلدان ذات القدرة المؤسسية الريفية الضعيفة (فئة درجة أداء القطاع الريفي 1)[5] تجتذب تمويلا مشتركا دوليا أكبر، بينما تجتذب البلدان ذات الدرجات الأعلى بالنسبة لأداء القطاع الريفي تمويلا أقل.

48- يبين الشكل الوارد أدناه توزيع نسب التمويل المشترك المحلي والدولي خلال الفترة 2007–2015 للبلدان الحاصلة على درجة منخفضة، ومتوسطة، وعالية بالنسبة لأداء القطاع الريفي.

[4] تستخدم درجة أداء القطاع الريفي، التي يجمعها الصندوق كل ثلاث سنوات في البلدان التي يتدخل فيها، كمقياس لجودة السياسات والمؤسسات في المناطق ذات الصلة بالتنمية الريفية والتحول الريفي.

[5] يتم التصنيف على أساس التوزيع أدناه:

- أداء قطاع ريفي منخفض (فئة 1) = درجة أداء القطاع الريفي <= 3.165 (10 في المائة).
- أداء قطاع ريفي متوسط (فئة 2) = 3.165 < درجة أداء القطاع الريفي < 4.32.
- أداء قطاع ريفي عالٍ (فئة 3) = درجة أداء القطاع الريفي >= 4.32 (75 في المائة).

الشكل 7

الترابط بين التمويل المشترك وأداء القطاع الريفي

المحلي

الدولي

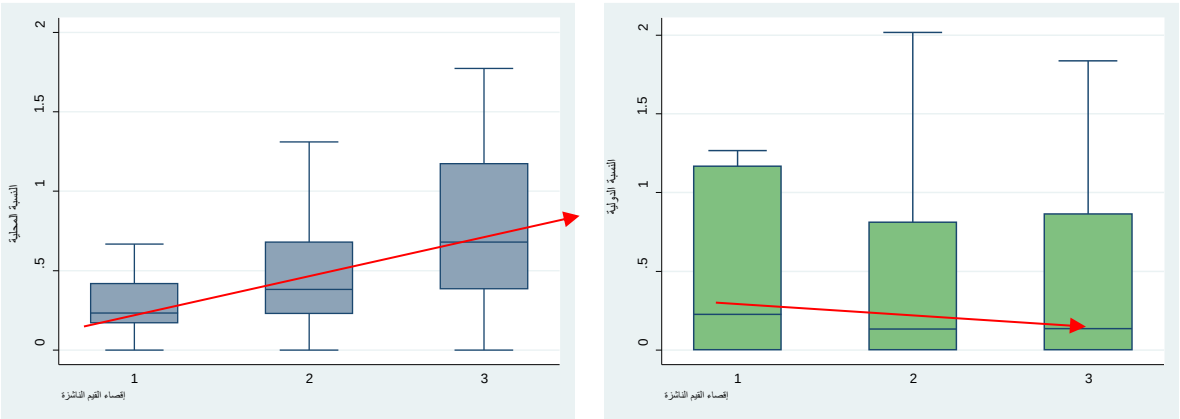

درجة منخفضة لأداء القطاع الريفي = 1 | درجة متوسطة لأداء القطاع الريفي = 2 | درجة عالية لأداء القطاع الريفي = 3

49- تكشف نتائج انحدارات السلاسل الزمنية المقطعية أحادية المتغير عن وجود ترابط إيجابي قوي بين نسبة التمويل المشترك المحلي والأداء المؤسسي للقطاع الريفي (العمود 1 من الجدول 7*)، مما يعني أن البلدان التي تتمتع بدرجة عالية بالنسبة لأداء القطاع الريفي تسجل أيضا نسبة أعلى بكثير من التمويل المحلي.

الجدول 7

الانحدار أحادي المتغير بين أداء القطاع الريفي والتمويل المشترك

المتغيرات	*النسبة المحلية*	*النسبة الدولية*
درجة أداء القطاع الريفي	0.492***	(0.237)
ثابت	(1.188)**	1.692**
ملاحظات	583	583
عدد البلدان	93	93

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1).

باء- مؤشر الضعف الخاص بالصندوق

50- وتم إجراء نفس الاختبار على الرابط بين التمويل المشترك ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق، المستخدم كمقياس للضعف الشامل للبلد.[6] وأظهر ذلك أن نسبة التمويل المشترك المحلي يرتبط ارتباطا سلبيا بدرجة مؤشر الضعف

[6] وضع مؤشر الضعف الخاص بالصندوق لرصد الأبعاد المتعددة للفقر الريفي. وهو مؤشر مؤلف من 12 مؤشرا فرعيا مرجحا بشكل متساوٍ يقيس الضعف الريفي من حيث التعرض، والحساسية، ونقص القدرة على التكيف مع الأسباب و/أو الأحداث الداخلية والخارجية. ويمكن ربط كلٍ من هذه المؤشرات الفرعية بواحد أو أكثر من مجالات تركيز مؤشر الضعف الخاص بالصندوق، وهي الأمن الغذائي، والتغذية، وانعدام المساواة، والضعف في وجه تغير المناخ.

للبلدان[7] (انظر الشكل أدناه). ومن ناحية أخرى، هناك ترابط إيجابي بين نسبة التمويل المشترك الدولي ودرجة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق. غير أن هذا النمط لا يبدو صحيحا إلا عند مقارنة درجات البلدان ذات مؤشر الضعف الخاص بالصندوق المنخفض والمتوسط.

الشكل 8

الترابط بين التمويل المشترك ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق

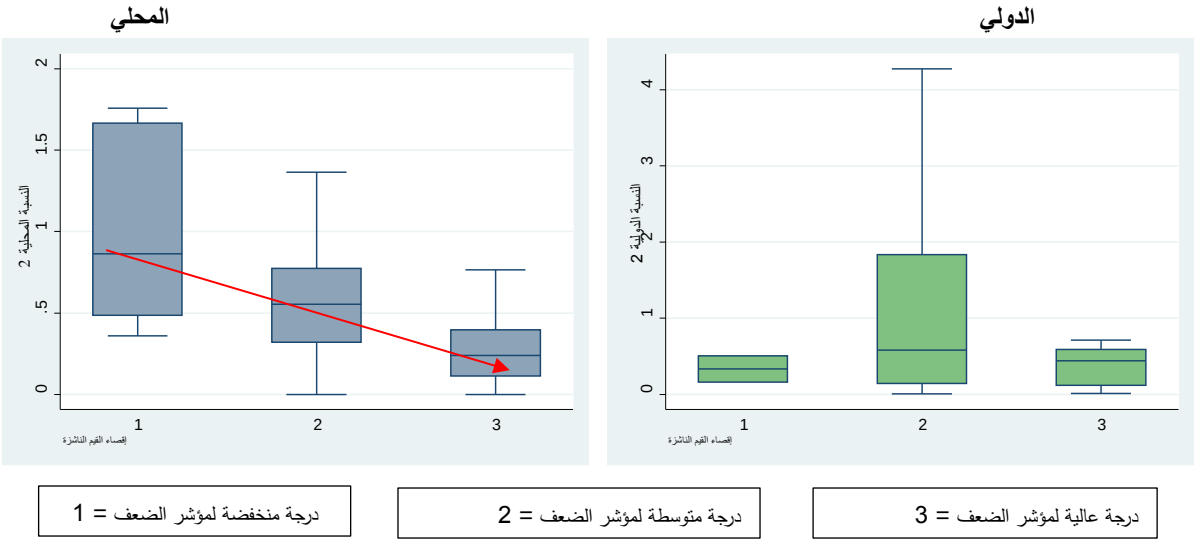

51- إن نتيجة نموذج الانحدار أحادي المتغير[8] يدعم الترابط السلبي الذي تم اكتشافه بين التمويل المشترك المحلي ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق. وفيما يتعلق بالتمويل المشترك الدولي، يظهر اختبار الترابط، كما ذكر أعلاه، أن الضعف الشديد للغاية قد يكون مرتبطاً سلبياً بالتمويل المشترك الدولي بسبب عامل المخاطر.

الجدول 8

الانحدار أحادي المتغير بين مؤشر الضعف الخاص بالصندوق والتمويل المشترك

المتغيرات	*النسبة المحلية*	*النسبة الدولية*
درجة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق	(0.437)*	(0.117)
ثابت	1.644***	0.612
ملاحظات	61	61
معامل قرب البيانات من خط الانحدار	0.047	0.000

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01 ***).

[7] يستند هذا التصنيف إلى التوزيع أدناه.
(أ) مؤشر ضعف منخفض = درجة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق <= 0.33 (10 في المائة)
(ب) مؤشر ضعف متوسط = 0.33 < درجة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق < 0.58
(ج) مؤشر ضعف عالٍ = درجة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق >=0.58 (75 في المائة)

[8] تم هنا اعتبا ر المربعات الصغرى العادية نظرا إلى أنه لم يستخدم سوى عام 2017 .

سادسا– التمويل المشترك العيني

52- وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المساهمة العينية من أصحاب المصلحة في مشروع ما هي نقل ملكية سلعة، أو أصل بخلاف النقدية، أو تقديم خدمة، دون أي نظير. وهكذا، يمكن للمساهمات العينية أن تكون إما سلعا ملموسة أو غير ملموسة محولة إلى كيان ما في معاملة غير تبادلية، ودون مقابل، ولكنها قد تكون خاضعة لشروط، أو خدمات يقدمها أفراد إلى كيان في معاملة غير تبادلية (أي الرواتب؛ والعمالة – المهنية والطوعية؛ ومكافآت الشركاء؛ ومكافآت الهيئات، والإعفاء الضريبي). وتمثل المساهمات العينية مصدرا للدخل، وعلى الرغم من أنها ليست نقدية، إلا أنها تمثل جزءا كبيرا من إيرادات المشروع.

53- من الضروري الإبلاغ عن المساهمات العينية في المشروعات بالإضافة إلى المساهمات النقدية لأسباب مختلفة:

- إنها جزء من التكلفة الفعلية للمشروع عند إدخالها في ميزانية المشروع؛
- قد تكون المساهمة الوحيدة أو الرئيسية التي يقدمها المقترض أو المتلقي للمشروع؛
- تثبت للمانحين أن المقترضين والمتلقين من تمويل الصندوق هم مساهمون كبار في المشروعات ومؤيدون لها؛
- سيتم تضمينها في نسبة التمويل المشترك، وستكمل المساهمات الحقيقية للمقترضين والمتلقين في المشروع، بالإضافة إلى المساهمات النقدية والإعفاءات الضريبية.

54- على مر السنوات 1995–2014، كانت المساهمة الإجمالية من المستفيدين 19 في المائة. ومن حوالي 10 دراسات حالة أُجريت على مشروعات، تُقدّر مساهمة المستفيدين العينية في المتوسط بنسبة 13 في المائة تقريبا من إجمالي تكاليف المشروعات. ويمكن للمساهمات العينية أن تأتي أيضا من الحكومات بصورة رئيسية في شكل إعفاءات ضريبية، وخدمات، وإمدادات من الحكومات، والشركاء المنفذين. ويجب تتبع هذا الجزء بطريقة أكثر فعالية وتحليلا.

55- في الوقت الحالي، لا يتم تدوين المساهمات العينية بشكل منتظم كجزء من التمويل الشامل لمشروع ما لأسباب مختلفة: (1) التعقيدات التقنية في التقييم والقياس الموثوق، بما في ذلك الاستخدام غير المتسق للنظم المحاسبية للرصد والإبلاغ؛ (2) عدم فهم أهمية تقديم هذه البيانات؛ (3) عدم اليقين فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لهذا النوع من المساهمات؛ (4) إحجام المراجعين عن تقديم تأكيدات بشأن المبالغ المدرجة في القوائم المالية. ومن غير الإبلاغ الموثوق وفي الوقت المناسب عن هذه الأصول، لا يمكن التأكد بشكل كامل من الموارد الاقتصادية للمشروع وأنشطته، مما يجعل القوائم المالية غير كاملة والإبلاغ عن التمويل المشترك غير مكتمل.

56- تم إعداد مذكرة تقنية داخلية عن التمويل المشترك المحلي العيني من أجل توفير توجيهات واضحة في مراحل التصميم، والتنفيذ، والمراجعة في دورة حياة المشروع بشأن تدوين المساهمات العينية، وقياسها، والإبلاغ عنها كجزء من التمويل المشترك المحلي في التمويل. وستشكل هذه المذكرة جزءا من الاستراتيجية. وسوف يسمح هذا برصد منتظم للمساهمات العينية، وتعزيز قدرة الصندوق على الإبلاغ الكامل عن تعبئة هذه الموارد.

سادسا– التمويل المشترك من القطاع الخاص

57- هناك اهتمام متزايد بالأدبيات المتعلقة بكيفية تحديد وقياس المساهمات من القطاع الخاص. ويشكل كلا الجانبين تحديات سيعالجها الصندوق. ووفقا للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،[9] تقوم التعبئة بالقياس الكمي للعلاقة السببية المباشرة بين التمويل الخاص المتاح لمشروع محدد وتدخل رسمي. ويستخدم مصطلح "التمويل المختلط" بشكل أوسع. وعادة ما يرتبط مصطلح "الرفع المالي" بنسبة. ويشير "التأثير التحفيزي" عموما إلى نتائج الإجراءات الرامية إلى تحفيز تغيير إيجابي يمكن أن يكون ماليا (المبالغ التي تمت تعبئتها) أو غير مالي (نقل المعرفة، وتقاسم الممارسات الجديدة، وإدخال سياسة، وما إلى ذلك). ومن المعترف به عموما أنه ما يزال من الصعب قياس التأثير التحفيزي إحصائيا.

58- أنواع مساهمات القطاع الخاص المدرجة في مشروعات الصندوق هي في العادة كالتالي: (1) التدريب والمساعدة التقنية؛ وتوفير المباني، والمرافق، والمعدات، والمواد، وخدمات المدخلات (المدخلات الزراعية، والنقل، وما إلى ذلك) من مقدمي خدمات المدخلات، أو شركات السلع/الأعمال الزراعية؛ (2) الموارد المالية الإضافية المقدمة من مقدمي الخدمات المالية الشركاء، والبنوك التجارية. وغالبا ما يكون من الصعب قياس أو تحديد كمية المساهمات تحت البند (1)، لأن هذه غالبا ما تكون عينية، أو لا تُعرف مسبقا، أو من الصعب تحديد قيمتها الحالية، و/أو أن الكيان الخاص لا يرغب في الإبلاغ عنها.

59- خلال الفترة 1995–2014، تلقى حوالي 37 من مشروعات الصندوق مساهمات خاصة. ومثل متوسط التمويل المشترك الخاص المسجل رسميا في مرحلة التصميم حوالي 12 في المائة من إجمالي تكاليف المشروعات. كما تنعكس هذه الحصة من التمويل المشترك الخاص في دراسات الحالة التي أجريت على خمسة مشروعات. وفي بعض المشروعات، حيث يعزز الصندوق نماذج عمل مشتركة مع كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك نهج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص، يمكن تقدير المساهمة المقابلة للقطاع الخاص، وإدراجها في التكاليف الكلية للمشروع. غير أن الصندوق لا يتتبع بشكل كامل ما إذا كانت هذه المساهمات المقدرة قد تحققت فعلا، وينبغي القيام بالمزيد لدمج هذا في نظم رصد وتقييم المشروعات.

60- يقوم الصندوق بإجراء سلسلة من دراسات الحالة على مشروعاته بهدف التوصل إلى منهجية موحدة لقياس التأثير المحفز لتعبئة القطاع الخاص.

[9] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تعبئة التمويل الخاص عن طريق التدخلات الرسمية للتمويل الإنمائي، فبراير/شباط 2016.

Data sample

1. Using Panel regression model, an econometric estimation of the determinants of domestic and international cofinancing ratios is conducted.[10] This analysis has been complemented by distributional trend analysis that highlight the main historical patterns in the cofinancing data. The data sample used for this analysis is described below.

Source of data

2. Investment Projects approved before 1995 and beyond 2014 have been excluded from the sample, restricting the analysis timeframe to a 20 year period from 1995 to 2014.[11]

3. Other external databases have been consulted to complement the project data with country-level socioeconomic information. These sources include the World Bank's development indicators and governance indicators databases, IDEA[12]'s Global State of Democracy Indices, etc. Table 1 presents the structure and distribution of the sample.

Table 1
Panel Sample data

Data description	
Source	GRIPS data + external databases
Period	Projects approved between 1995-2014
Number of Projects	APR: 141 ESA: 103 LAC: 90 NEN: 103 WCA: 122
Number of Countries	109
Total Observations	Country x Year: 543

[10] A panel regression model is applied to identify the most significant factors that impact domestic and international cofinancing in IFAD supported projects. The model allows the estimation of the magnitude and direction of impact of each explanatory factor. A challenge worth noting when conducting such analysis is the restricted number of studies in the literature addressing domestic cofinancing. The literature on aid allocation, albeit relatively old, is well documented on the factors explaining foreign donors' aid giving behavior, but lack substantially, empirically tested information on the incentives behind counterpart contributions. The (Word Bank, 2013) is at our knowledge the only study that had investigated determinants of counterpart funds in development projects using empirical estimation.

[11] Multiple reasons motivate this sampling decision, worth mentioning is the poor quality of the data reporting prior to early 90's when IFAD has no Corporate Databases put in place to systematize and automate the reporting of the financing and results data. Another reason is that most of the notable institutional changes or operational procedures that reinforce IFAD's role as assembler of development Funds (Business Model, IFAD partnership Strategy, General Conditions for Agricultural Development Financing etc.) occurred within the period of the last 10 years.

[12] IDEA : (International) Institute for Democracy and Electoral Assistance

Project sectors

1. The integration of donors' interests and compliance with their funding eligibility criteria is of crucial importance for an effective resource mobilization strategy. Projects 'partners adopt a selective approach in cofinancing, favoring programs whose development objectives align with their own priority areas or contribute significantly to the national strategic frameworks for poverty reduction and sustainable development. Therefore, identifying projects characteristics that incentivize most domestic and international cofinancing can support the elaboration of a more tailored approach to resource mobilization.

2. Figure 1 displays average domestic cofinancing invested per project priority sector.[13] The data show that on average, between 1995-2014, projects implementing research activities have attracted more domestic cofinancing than others. Following the research sector, projects providing financial services and projects promoting agricultural development are respectively the second and third top projects to attract more domestic counterpart funding. In recent years (2015-2017), domestic cofinancing priority areas have shifted with more focus on Irrigation projects, Rural development projects and projects promoting marketing activities respectively.

Figure 1
Average domestic contribution/sector*

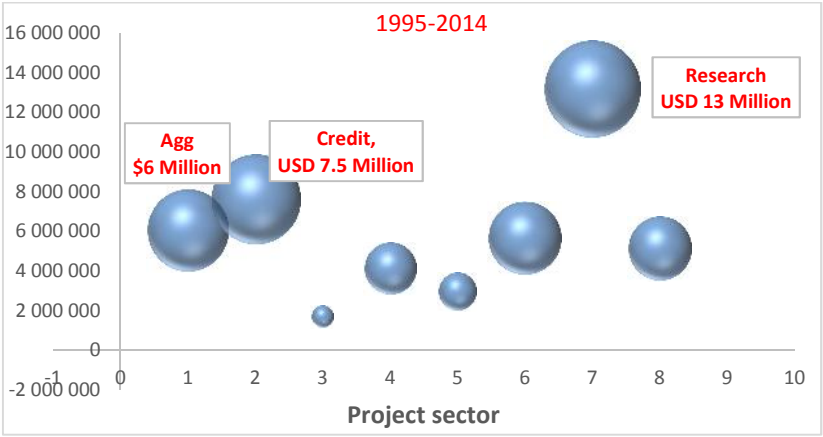

* See footnote 13 below.

3. The top three project sectors to attract most international cofinancing are respectively in irrigation, research and marketing sectors. Over the past three years, this pattern has not changed for the distribution of international cofinancing per project sector with still Irrigation projects, research projects and marketing projects driving on average more funding.

[13] The categorization used is: 1 Agriculture, 2 Credit, 3 Fishery, 4 Irrigation, 5 Livestock, 6 Marketing, 7 Research, 8 Rural development. This categorization is currently under review.

Figure 2
Average International contribution/sector*

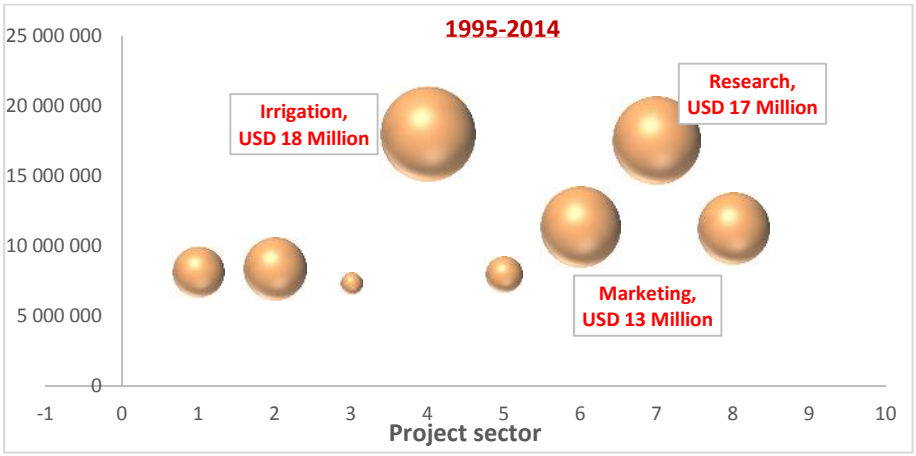

* See footnote 13 above.